

شِرْح

الْأَذْكَرِ الَّتِي تَفَاعَلَ
بِعَدِ الْفَرَاجِ مِنَ الصَّلَاةِ

لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَازِ

(١٤٢٠ - ١٣٣٠) رَحْمَةُ اللَّهِ



مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِلشَّيْخِ الدُّكَّوْرِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدَى الْعَصَمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ دَلِيلَهُ وَلِتَائِيَهُ وَلَمْ يَمْعِدْ

النُّسُخَةُ الْأُولَى



مُحْفَظَةٌ كُلُّ حَقْوَنْ

لَا يَسْمَحُ بِطَبْعِ التَّفْرِيزِ لِأَغْرَاضِ الْجَارِيَّةِ
أَوْ تَزْجِيَّهِ أَو افْتَصَارِهِ دُونَ مُوافَقَةِ فَطَيْرَةٍ

للإعلام بخطٍ طباعيٍّ أو الاستدراك أو إبداء رأيٍّ؛

يرجى المراسلة على البريد الآتي : Abdellahdj24@gmail.com

الْمَدْحُوكُ الْمُتَقَالُ
بِعَدَ الْفَرَائِصِ مِنَ الصَّلَاةِ

لِلْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَازِ

(١٤٣٠-١٤٢٠) حِمَةُ الدَّلَلِ

مَنْقُولٌ مِنَ التَّسْجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِشَيْخِ الدُّكْتُورِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَدِ الْعَصَيْمِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَلَتَابَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَأْمِنْ

النُّسُخَةُ الْأُولَى

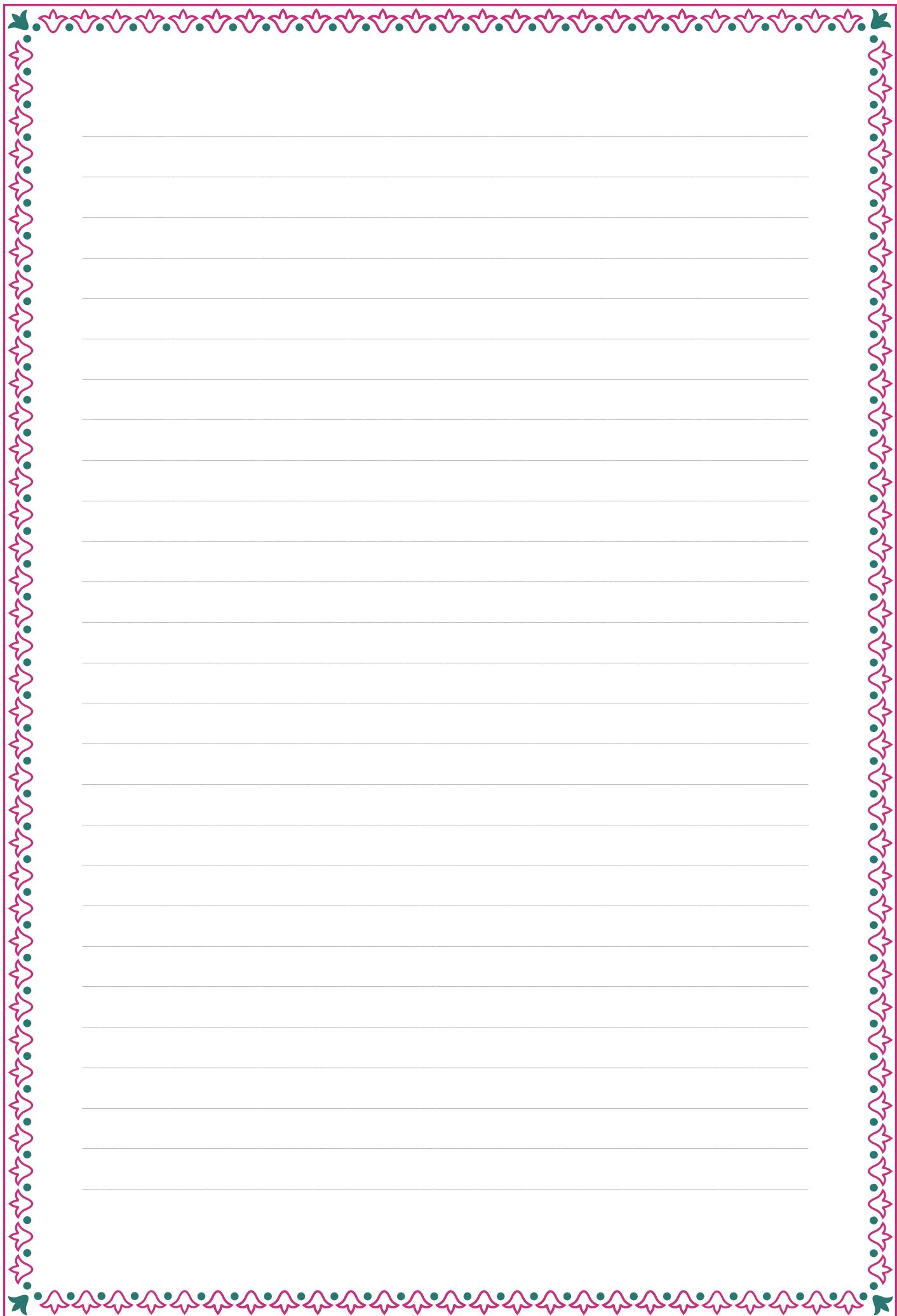
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الحجّ مقامًا للتعليم، وهدى به من شاء من عباده إلى الدين القويم، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما عُلِّمَ الحجَّاج، وعلى آله وصحبه خيرة وفد الحاج.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا شرح (**الكتاب السابع**) من (**برنامج تعليم الحجّاج**) في سنته الأولى، ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وهو كتاب «الأذكار التي تُقال بعد الفراغ من الصَّلاة»، للعلامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز رَحْمَةُ اللَّهِ، المتوفى سنة عشرين بعد الأربعمائة والألف (١٤٢٠).





قال المصنف رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من عبد العزيز بن عبد الله ابن باز إلى من يراه من المسلمين وفقهم الله وزادهم من العلم والإيمان، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمّا بعده:



قال الشارح وفقه الله:

ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى رسالته الوجيزة بالإعراب عن اسمه؛ لأنَّ العلم لا يؤخذ عن مجهولٍ.

ومن آداب التصنيف: إعلام المصنف الناس باسمه، بإثباته على طرفة كتابه؛ ليعلم قدره فيه، فيؤخذ عنه؛ فإنَّه إذا كان عفلاً من اسم مصنفه كان الأخذ عن مجهولٍ، والعلم لا يؤخذ عن مجهولٍ؛ ذكره ميارة المالكي في «قواعد»، ومحمد حبيب الله الشنقيطي في «إضاءة الحالك».

وهذه قاعدةٌ نافعةٌ في الدين؛ فإنَّ الدين لا يتلقى إلاَّ عن أهله، والمجهول لا يكون من أهل العلم والدين.

فابتغاء إقبال الخلق على هذه الرسالة، صدر المصنف رحمه الله قوله بالإعلام أنَّها صادرٌ عنه؛ فقال: (من عبد العزيز بن عبد الله ابن باز).

و(باز): جدّ له بعيدٌ؛ فيلزم إثبات ألف (ابن) هنا؛ لأنَّ من مواضع إثباتها:

○ إذا كانت النسبة بين اثنين ليس أحدهما أصلًا مباشراً للآخر؛ فإذا نسب الرجل إلى جده وُضِعَت ألف (ابن) بينهما؛ كما لو قيل: صالح ابن حمدي؛ وكان حمد جد صالح؛ فليلزم إثبات الألف في هذا الموضع.

○ وكذا لو كانت أمّا أو جدّاً له؛ فإنَّها ليست أصله الذَّكْرِيَّ المباشر؛ كما لو قيل: عيسى ابن مريم؛ فليلزم إثباتها.

ثمَّ بيَّنَ رَحْمَةُ اللَّهِ مقصوده من هذه الرسالة ممَّن وجَّه إليهم مقاله، فقال: (إِلَى مَنْ يَرَاهُ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ)؛ لأنَّ من أعلام الدِّيانة: بذل النُّصح للمسلمين كافَّةً.

وفي «صحيح مسلم» من حديث عطاء بن يزيد، عن تميم الداري رضي الله عنه؛ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قلنا: لمن؟ قال: «اللهُ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ
الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ». .

وذكر ابن سعدي في «عقيدته» من طريقة أهل السُّنَّةِ والجماعة: أنَّهم يدينون
بالنَّصيحةِ للمسلمين.

فمن دين أهل السُّنَّةِ: بذل النُّصح للمسلمين، وهم أشدُّ النَّاسِ نصَحاً لهم؛ لأنَّهم لا
يرجون منهم شيئاً، والصادق المتمسك بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم لا يريد من
الخلق جزاءً ولا شكوراً؛ بل ينصحهم رغبةً في هدايتهم إلى ما يرشدهم إلى ربِّهم
سبحانه وتعالى، ومن جملته: ما ذكره المصنف في هذه الرسالة الوجيزة.

وأَتَيْعِ ذِكْرَ الْمُخَاطَبِينَ بِهَذِهِ النَّصِيحَةِ بِدُعَائِيْنَ:

* أحدهما: الدُّعاء لِهِمْ بِالْتَّوْفِيقِ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (وَفَقَهُمُ اللَّهُ).

وال توفيق: الهدایة لليسرى، كما أنَّ الخِذلان: الهدایة للعُسرى.

وهما مذكوران في سورة الليل في قوله تعالى: ﴿فَسَيِّرُهُ لِيُسْرَىٰ﴾ [الليل] في حقٍ الموفق، وفي قوله: ﴿فَسَيِّرُهُ لِعُسْرَىٰ﴾ [الليل] في حقِ المخذول. فهذا أحسن ما أبینت به حقيقة (التوفيق والخذلان).

واليسرى: فعلى من اليسرى؛ فهي جامعةٌ لكُلِّ ما يحصل به اليسر؛ من اعتقادٍ، أو قولٍ، أو عملٍ

والعُسرى: فعلى من العُسر؛ فهي جامعةٌ في الثاني لكُلِّ ما يحصل به العسر؛ من اعتقادٍ، أو قولٍ، أو عملٍ.

قال بعض الأدباء: «أعزُّ شيءٍ التوفيق؛ ولهذا قلَّ ذكره في القرآن»؛ فلم يأت ذكره إلا في مقامين؛ في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقٍ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوْقِقُ اللَّهُ بِيَنْهَمَا﴾ [النساء: ٣٥]؛ فلِعَزَّةِ التوفيق ونُدرَتِهِ في الخلق؛ قلَّ ذكره.

* والآخر: في قوله: (وزادهم من العلم والإيمان)؛ لأنَّ أولى شيءٍ يدعو العبد به ربَّه الزيادة هو الدين؛ المجموع في العلم والإيمان؛ قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقد قيل: «ما أمر الله رسوله بطلب الزيادة في شيءٍ إلا في العلم»، وقال سفيانُ بن عُيينةَ: «ولم يزل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في زيادةٍ حتى توفَّاه الله عَزَّوجَلَّ».

فدعاؤه رَحْمَةُ الله بزيادة العلم والإيمان للمسلمين من أحسن الدُّعاء؛ فإنَّه من أكمل الزَّاد الذي يتتفعون به في الأولى والآخرة، ولجلالته لم يكن مسؤولاً النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الزيادة إلا هو.

ثمَّ أتبَعَه بِقولِه: (آمِين)؛ وَتَأْمِينُ الْمَرءِ عَلَى دُعَائِه جَائزٌ سَائِغٌ؛ فَإِنَّ الْمُصَلِّي - الْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ - يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَاتِحةَ وَفِيهَا الدُّعَاءُ، ثُمَّ يَخْتَمُهَا بِقولِه: آمِين؟ فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ التَّأْمِينِ عَلَى دُعَاءِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (آمِين) : إِنَّ اللَّهَمَّ اسْتَجِبْ؛ فَإِذَا دَعَا الدَّاعِي فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ وَاهْدِهِمْ، آمِين؟ كَانَ ذَلِكَ دُعَاءً بَعْدَ دُعَاءٍ.

وَالْأَكْمَلُ: أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مُنْفَرِدًا، وَالْمُؤْمِنُ مُنْفَرِدًا.

فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَكْرَمَةَ عَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ - لِمَا ذُكِرَ قَنْوَتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَدْعُونَ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: عَلَى رِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ، وَيَؤْمِنُ مَنْ خَلَفَهُ».

فَ(التَّأْمِين) لِهِ مَرْتَبَتَانِ:

- المَرْتَبَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ ذَكْرُهُ بَعْدَ دُعَاءِ دَاعٍ آخَرَ.
- وَالْمَرْتَبَةُ الْثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ ذَكْرُهُ بَعْدَ دُعَاءِ الدَّاعِي نَفْسِهِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى أَكْمَلُ مِنَ الْثَّانِيَةِ، وَهِيَ السُّنَّةُ، وَالثَّانِيَةُ جَائِزَةٌ.

وَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الدِّيَاجَةِ الْمُتَقْدِمَةِ، سَلَّمَ عَلَى أُولَئِكَ الْمُخَاطَبِينَ بِهَا؛ فَقَالَ: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ).

وَالسَّلامُ فِي الْكِتَابِ، كَالسَّلامُ بِاللُّسْانِ عِنْدَ الْلِّقَاءِ.

فَمِنْ آدَابِ الرَّسَائِلِ: اسْتَفْتَاحُهَا بِالسَّلامِ؛ فَإِنَّهَا مَحْلٌ لَهِ.

لَكِنَّ لَا قَائِلَ بِوْجُوبِهَا، بِخَلَافِ السَّلامِ الْمُبَاشِرِ بِاللُّسْانِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَهْلَ الْعِلْمَ مِنْ يَقُولُ بِوْجُوبِهِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَا يَجُبُ إِلَّا حَالَ الرَّدِّ دُونَ الْابْتِدَاءِ.

وَمِنْ آدَابِ الرَّسَائِلِ النَّبِيَّيَّةِ: اسْتَفْتَاحُهَا بِالسَّلامِ بِمَا يَنْسَبُ

المُرسَل إِلَيْهِ؛ كَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ إِلَى هِرقلَ: «سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى».

و(تحيَّة السَّلام) لَهَا صِيغَتَانِ فِي مِبْدئِهَا:

- الْأُولَى: السَّلامُ عَلَيْكُمْ؛ بِإِثْبَاتِ (أَلْأَلِ) فِي أَوَّلِهَا.

- وَالثَّانِيَةُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ؛ بِتَجْرِيدِهَا مِنْ (أَلْأَلِ).

وَكُلَّاهُمَا صَحِيحٌ، وَالسُّنْنَةُ: الْأَوَّلُ.

ثُمَّ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ قَالَ: (أَمَّا بَعْدُ); إِيذَانًا بِالانتِقالِ إِلَى مَقْصُودِهِ مِنَ الْقَوْلِ.



قال المصنف رحمه الله:

فيسرني أن أذكّر إخواني في الله، أنَّ السُّنَّةَ أن يقول المسلم بعد كُلّ فريضةٍ - سواءً كان إماماً أو مأموراً أو منفرداً - :«أَسْتغْفِرُ اللَّهَ» ثلاَثَ مَرَّاتٍ.



قال الشارح وفقه الله:

شرع المصنف رحمه الله تعالى يبيّن مقصوده من الرّسالة قائلاً: (فيسرني) أي يدخل السُّرور - وهو بهجة النَّفْس - إلَيَّ (أنْ أذكُرْ إخواني في الله)، والتذكير: تنبية للمعلوم البَيِّن؛ قال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى نَفْعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات]؛ وبالتالي التذكير يستيقظ النَّائِم، ويتنبه الغافل.

وهذا التذكير جعله المصنف رحمه الله لإخوانه في الله؛ لأنَّ رابطة الأخوة في الله هي أعظم أواصل الصَّلة في الإسلام؛ فإنَّ إبرام عقد الإخاء في الإسلام ليس موكلًا إلى الْبُلدانِيَّة، أو الإقليميَّة، أو غيرها من الأوصاف؛ وإنَّما محلُّه الدِّين؛ فتشتت الأخوة بين المسلمين بثبوت دين الإسلام لكلٍّ؛ فـ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ» - كما قال النبي ﷺ في «الصَّحيح».

فRAM المصنف رحمه الله تعالى أن يذكّر إخوانه في الله من المسلمين بالسُّنَّةَ في موضعٍ ما؛ فقال: (السُّنَّةَ أن يقول المسلم بعد كُلّ فريضةٍ)، فبَيْنَ بهذه الجملة محلَّ ما يريد بيانه؛ وهو التذكير بالسُّنَّةَ فيما يقول المسلم إذا فرغ من الصَّلاة الفريضة.

والصَّلاة الفريضة: الصَّلاة التي كتبها الله عزَّوجَلَّ على عباده في اليوم والليلة؛ فإنَّها

تختصُّ بهذا الاسم، وهي الصَّلوات الخمس المعروفة: الفجر، والظُّهر، والعصر، والمغرب، والعشاء.

فالآذكار المستقبلة مختصةً بهذا المحلّ.

وأذكار الصَّلوات مما يكون بعدها نوعان:

❖ أحدهما: أذكار الصَّلوات المفروضة؛ وهي المذكورة في هذه الرِّسالة.

❖ الآخر: أذكار الصَّلوات المتنفل بها؛ وهي ذكران:

- أحدهما: الذِّكر الوارد بعد الْوِتر؛ وهو «سبحان الملك القدوس» ثلاثاً، يمْدُدُ

بالثالثة صوته؛ ثبت هذا عند النسائي من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وورد عند الدارقطني والبيهقي زيادة: «رب الملائكة والروح»، وهي زيادة ضعيفة.

- والثاني: الذِّكر بعد صلاة الضحى؛ وهو قول: «الله أغفر لي وتب علىي، إنك

أنت التواب الغفور» مائة مرّة؛ ثبت هذا عند النسائي في «سننه الكبرى» من حديث رجلٍ

من الأنصار.

وليس وراء ذلك شيء ثابت من أذكار دبر الصَّلوات النَّوافل.

فإن قال قائل: الاستخارة بعدها ذكر؛ وهو «الله إني أستخلك بعلمك، وأستقدر لك

بقدرتك...» إلى تمامه!

قيل: إنَّ هذا ليس ذكرًا بعد صلاة الاستخارة؛ بل هذا من جملة صلاة الاستخارة؛

فإنَّ (صلاة الاستخارة) مركبة من شيئين:

✓ أحدهما: صلاة ركعتين من غير الفريضة.

✓ الآخر: الإتيان بالدُّعاء المذكور.

لِمَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْمَوَالِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَنْكِدِرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا هُمْ أَحْدُوكُمْ بِالْأَمْرِ؛ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُولِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِرُكَ بِعِلْمِكَ...» الْحَدِيثُ؛ فَجَعَلَ الدُّعَاءَ مِنْ جَمْلَةِ الْاسْتِخَارَةِ؛ فَلَوْ صَلَّى أَحَدُ رَكْعَتَيْنِ دُونَ الدُّعَاءِ الْمُذَكُورِ لَا يَكُونُ مُسْتَخِيرًا؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ مِنْ حَقِيقَتِهِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّ أَنْوَاعَ الذِّكْرِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمُفْرُوضَةِ يَعْمَلُ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمَنْفَرِدُ؛ فَهُوَ مُشْرُوعٌ لِكُلِّ.

وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

فَالْتَّوْعِيدُ الْأَوَّلُ: قَوْلُ: («أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ)؛ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ ثُوبَانَ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا».

وَالْاِنْصَرَافُ مِنَ الصَّلَاةِ) فِي الْأَحَادِيثِ النَّبُوَّيَّةِ لَهُ مَعْنَى:

- أَحدهما: التَّسْلِيمُ مِنْهَا.

- وَالآخَرُ: الْقِيَامُ عَنْهَا بِالْخُروجِ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَالْمَرادُ فِي هَذَا الْمَحْلِ: الْأَوَّلُ؛ فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ مُسْلِمًا اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا.

وَالْحَدِيثُ خَبْرٌ عَنْ وَقْعِ الْاسْتِغْفارِ دُونَ تَعِينِ صِيغَتِهِ، فَالَّذِي فِيهِ: «اسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا»، وَلِيُسَمِّيَ فِيهِ: «قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»؛ فَالرَّاوِي أَخْبَرَ عَنِ اسْتِغْفارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْ صِفَةِ اسْتِغْفارِهِ، فَاحْتَاجَ أَحَدُ رَوَاتِهِ لِلسُّؤَالِ عَنْهَا، فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ

الوليد بن مسلم - أحد رواة هذا الحديث - قال: فقلتُ للأوزاعي: كيف الاستغفار؟
قال: «تقول: أستغفر الله، أستغفر الله»، وهذا أقلُّ ما يثبتُ به الاستغفار.

أمَّا الأكمل فهو الذي لزمَه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر حياته؛ ففي «صحيح مسلم»
من حديث عائشة رضي الله عنها - وأصله عند البخاري - أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَا
نزلت عليه سورة النَّصر في آخر حياته كان يُكثِّر من قول: «سبحان الله وبحمده، أستغفر
الله وأتوب إليه».

فأكمل الاستغفار هو قول: «أستغفر الله وأتوب إليه»، وإنَّما اقتصر المتكلمون في
الأذكار على قول: «أستغفر الله»؛ لأنَّها أقلُّ القدر منه.

فيُشرع للفارغ من صلاة الفرض أن يستغفر الله بأيِّ صيغةٍ قال، وأكملها: «أستغفر
الله وأتوب إليه».



قال المصنف رحمه الله:

«اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رحمه الله تعالى ذكرًا آخر من الأذكار المشروعة عقب صلاة الفرض؛ وهو قول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»؛ لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم بهذا اللُّفْظِ عند مسلم في «صحيحه» من حديث ثوبان.

والجملة الأخيرة منه وردت بروايتين:

- الأولى: «تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».
- الثانية: «تَبَارَكَتْ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

فيكون من السنة: التَّنويع بينها؛ لأن يقول هذه تارةً وتلك تارةً؛ ليصيب جميع الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو المأمور به فيما تعدد من صيغ الأذكار؛ لأن يأتي بها على أنواعٍ مختلفةٍ؛ ليصيب السنة جميًعاً؛ اختاره أبو العباس ابن تيمية في قاعدةٍ مفردةٍ - طبعت قديماً في الهند، بتحقيق عبد الصمد شرف الدين رحمه الله -، وأبو الفرج ابن رجب في «قواعد».

ويزيد الناس فيها: «تعاليت» بعد «تَبَارَكَتْ»، ولا أصل لها في الحديث؛ فينبغي اطْراحها؛ لأنَّ هذا الذِّكر متعبدٌ به بلفظه في هذا المحل.

والقول في تعليل عدم زيادة هذا اللُّفْظِ: إنَّ الأذكار توقيفيةٌ = عليه إشكالٌ؛ وهو ما

رواه أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِّنْ حَدِيثِ نَافعٍ، عَنْ أَبْنَى عَمِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، قَالَ نَافعٌ: وَكَانَ أَبْنَى عَمِّ يَقُولُ: «وَزَدْتُ أَنَا لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعَدِيَكَ، وَالخَيْرُ فِي يَدِيَكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»، فَابْنُ عَمِّ زَادَ.

وَلَذِكْ يُقَالُ: إِنَّ الرِّيَادَةَ فِي الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ جَائِزَةٌ، وَهِيَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِّنَ السَّلْفِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَدِّلًا بِالْفَاظِهَا؛ كَهَذَا الْمَحْلِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَحْلَ تُعْبَدُ بِلِفْظِهِ؛ فَلَا يَزِيدُ الْإِنْسَانُ فِيهِ، وَمِثْلُهُ: أَدْعِيَةُ الْاسْتِفْتَاحِ، وَالْتَّشَهِدَاتِ.

وَلَكِنَّ لَوْ دَعَا الْإِنْسَانُ بِالْوَارِدِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهَدَى، وَالْتُّقْيَى، وَالْعَفَافَ، وَالْغِنَى»، ثُمَّ زَادَ: «وَالرِّضا» = جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْبَدْ بِهَذَا الذِّكْر بِلِفْظِهِ مُقَيَّدًا فِي مَحْلٍ؛ بِخَلَافِ هَذَا مَحْلٍ دِبْرِ الصَّلَاةِ، فَقُيَّدَ بِالْأَفْاظِ الْمُذَكُورَةِ.



قال المصنف رحمه الله:

ثم ينصرف إلى الناس إن كان إماماً ويستقبلهم بوجهه، ثم يقول - هو وغيره من المؤمنين، وهكذا المنفرد - : «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوّة إلا بالله، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النّعمة، ولهم الفضل، ولهم الثناء الحسن، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، اللَّهُمَّ لا مانع لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مَعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدْدُ مِنْكُ». الجدد».

قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رحمه الله تعالى أنه بعد الفراغ من الأذكار المتقدمة (ينصرف) الإمام إلى الناس ويستقبلهم بوجهه)، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع.

فالسُّنَّةُ أَلَا يَتَحَوَّلُ الإِيمَامُ عَنِ الْقِبْلَةِ إِلَّا بَعْدَ الْإِتِيَانِ بِالذِّكْرِيْنِ الْمُتَقْدِّمِيْنَ، وَيَكُونُ حَالُ قُولُهَا بَاقِيًّا عَلَى حَالِهِ مِنَ التَّوْرُكِ؛ فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكَتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»، ثُمَّ تَحَوَّلُ إِلَى الْمُؤْمِنِيْنَ، مُرْتَفِعًا عَنْ تَوْرُكِهِ.

وَيُحُولُ الْمُؤْمِنُ جِلْسَتَهُ مِنَ التَّوْرُكِ بَعْدِ فِرَاغِهِ مِمَّا يَرْغُبُ مِنْهُ إِمامَهُ؛ وَهُوَ الذِّكْرُ الْمُتَقْدِّمُ؛ فَإِذَا قَالَ الْمُؤْمِنُ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكَتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» تَحَوَّلُ؛ فَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهِ كَالسُّنَّةِ فِي حَقِّ إِمامَهُ؛ أَفَادَهُ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَشَيْخَنَا

المصنف رحمة الله تعالى.

إذا انصرف شرع له أن يقول (هو وغيره من المأمورين، وهكذا المنفرد: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد...») إلى آخره.

وهذا الذكر - الذي أورده المصنف - مركب من ذكرين؛ لا بد من حلّهما:
فال الأول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قادر، اللهم لا مانع لي ما أعطيت، ولا معطي لي ما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»؛
هكذا أخرجه البخاري ومسلم من حديث المغيرة بن شعبة.

والآخر: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قادر، لا حول ولا قوّة إلا بالله، لا إله إلا إيمانه، ولا نعبد إلا إيمانه، له النعمه وله الفضل وله الثناء الحسن، لا إله إلا الله، مخلصين له الدين؛ ولو كره الكافرون». رواه مسلم في
«صحيحة» من حديث عبد الله بن الزبير.

وجري المصنف رحمة الله تعالى على قاعدة فقهاء الحنابلة في إدراج الأذكار المشتركة في بعض جمل ألفاظها حتى تكون ذكرًا واحدًا؛ بناءً على قاعدة (التدخل في الأعمال)؛
فهمما عملان صيغتهما واحدة؛ فيجتمعان فيما اشتراكا فيه، مع إثبات الزائد.

والأظهر والله أعلم أن السنّة: الإتيان بكل ذكر منفردًا.

فينشأ من هذا أن هذا الذكر الثالث يتضمن ذكرين، وصار مع الأوّلين أربعة أذكار
حتى الآن.



قال المصنف رحمه الله:

ويقول بعد صلاة المغرب والفجر - مع ما تقدّم - : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يَحْيِي وَيَمْتَتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عَشْرَ مَرَّاتٍ.



قال الشارح وفق الله:

ذكر المصنف رحمة الله تعالى ذكرًا رابعًا يختصُّ بصلاتي (المغرب والفجر)؛ لأنَّ
يقول: («لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يَحْيِي وَيَمْتَتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» عَشْرَ مَرَّاتٍ). رواه النسائي في «السنن الكبرى» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليس عنده: «يحيى ويميت».

فالمحفوظ في هذا الذكر في لفظ عشر مراتٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

والمحفوظ فيه في محله: أنَّه من أذكار الصباح والمساء، وليس من أذكار صلاة الفجر والمغرب، أخطأ فيه بعض الرواية فرواه على المعنى؛ لأنَّ العادة الجارية غالباً: تخصيص الفجر بأذكار الصبح، وتخصيص المغرب بأذكار المساء؛ فتوهم بعض الرواية أنَّ الصيغة المذكورة بعد عشر مراتٍ ذكرٌ يكون بعد الفجر والمغرب، فرووه كذلك! وليس الأمر كذلك؛ بل هو من أذكار الصباح والمساء.

فمن كانت عادته أن يأتي بأذكار الصباح بعد فراغه من أذكار صلاة الفجر؛ ساغ أن يأتي به حينئذ، وكذلك من كانت عادته أن يأتي بأذكار المساء بعد فراغه من أذكار صلاة المغرب؛ جاء به حينئذ.

لكن يعلم أنه ليس من أذكار صلاة المغرب والفجر؛ بل من أذكار الصّباح والمساء
- في أصح روایاته.



قال المصنف رحمه الله:

ثمَّ بعد ذلك يقول: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكْبَر» ثلَاثًا وثلاثين مَرَّةً، ويقول تمام المائة: «لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كُلِّ شيءٍ قدير».



قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رحمه الله تعالى ذكرًا خامسًا - باعتبار ما عدَّ، وباعتبار ما ذكرنا يكون ذكرًا سادسًا -؛ وهو قول: («سبحان الله، والحمد لله، والله أكْبَر» ثلَاثًا وثلاثين مَرَّةً، ويقول تمام المائة: «لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كُلِّ شيءٍ قدير»)؛ ثبت ذلك في «الصحيح».

و(التسبيحات، والتحميدات، والتكبيرات) التي تكون بعد الصلاة لها خمس صيغٌ:
* الأولى: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكْبَر» عشرًا عشرًا.

ثبت هذا عند أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمِّرو رضي الله عنهما؛ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خَلَّتِنِي لَا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ، إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُمَا يَسِيرُ، وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ»، ثمَّ قال: «يُسَبِّحُ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيَحْمَدُ عَشْرًا، وَيُكَبِّرُ عَشْرًا، فَذَلِكَ خَمْسُونَ وَمِائَةً بِاللُّسَانِ وَأَلْفُ وَخَمْسِ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ»، وإسناده صحيح.

* الثانية: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكْبَر» خمسًا وعشرين، وزيادة التهليل «لإله إلَّا الله» خمسًا وعشرين؛ فتتم مائةً.

ثبت هذا عند النسائي من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أمروا أن يسبّحوا دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين، ويحمدوا ثلاثة وأربعين، ويكبّروا أربعين وثلاثين، فأتي رجل من الأنصار في منامه، فقيل له: أمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسّبّحوا دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين، وتحمدوا ثلاثة وأربعين؟ قال: نعم، قال: فاجعلوها خمساً وعشرين، واجعلوا فيها التهليل، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك، فقال: «اجعلوها كذلك». وإسناده صحيح.

* والثالثة: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر» ثلاثة وثلاثين من كل دون تمام لمائة.

ثبت هذا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيحين» أنه قال: جاء القراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلوى والنعيم المقيم؟ فقال: «وما ذاك؟»، قالوا: يصلون كما نصل، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نصدق، ويعتقون ولا نعتق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدهم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم؟!»، قالوا: بل يا رسول الله. قال: «تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين مرات».

ففيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم لهم أن يسبّحوا الله ثلاثة وثلاثين، ويحمدوا ثلاثة وثلاثين، ويكبّروا ثلاثة وثلاثين، ولم يذكر تماماً لمائة.

* الرابعة: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر» ثلاثة وثلاثين، والختم بمايئه: «الله أكبر».

ثبت هذا في «صحيف مسلم» من حديث كعب بن عجرة؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مُعَقَّبٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ: فَاعِلُهُنَّ - دُبُرٌ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٌ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرَبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً». وجاء أيضًا في حديث الأنصارى عند النسائي.

* والخامسة: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، والختم بِمَايَه: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

ثبت هذا في «صحيف مسلم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرٍ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

فهؤلاء الخمس هنَّ الصَّيغَ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ورُويت صيغةٌ سادسةٌ: وهي إحدى عشرةٍ في كُلِّ؛ ولا تثبت، أخطأ فيها سُهيل بن أبي صالح في روايته عن أبي هريرة، وهو أحد الثقات؛ إلَّا أنَّ روايته خطأ، لمخالفته غيره من الثقات الأثبات.

والمشروع للعبد أن يأتِي بصيغةٍ واحدةٍ منها، ولا يسوغ جمعها كُلُّها.

والقاعدة في ذلك: أنَّ الأذكار الواردة في محلٍ واحدٍ يُنظر فيها إلى صلاحية المحل في اتساعه لها؛ فإنْ كان المحل يتسع لها جيًّا بها جميًّا؛ كاذكار الصَّباح والمساء، وإلَّا اقتصر على واحدٍ منها؛ لأنَّواع الاستفتاحات، والتشهُّدات، والتَّسبيحات بعد الصَّلاة؛

فإنَّ المَحَلَّ لَا يُصلِحُ لِجَمْعِهَا؛ بِخَلَافِ أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ.

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ فِي الْأَذْكَارِ الْمُتَعَدِّدَةِ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ؛ أَنْ يُنْظَرُ إِلَى صَلَاحِيَّةِ الْمَحَلِّ بِالْاَتِساعِ لَهَا جَمِيعًا، وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي تَحْدِيدِ ذَلِكَ هُوَ الْخُطَابُ الشَّرِعيُّ.

فِي «صَحِيحِ الْبَخْرَاءِ» أَنَّ أَبَا هَرِيرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً – قَالَ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ أَحْسِبَهُ قَالَ: هُنْيَةً –، فَقَلَّتُ: بِأَبِي وَأَمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِسْكَاتِكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...» الْحَدِيثُ؛ فَذَكَرَ لِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِفْتَاهَا وَاحِدًا، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا ذَكْرًا وَاحِدًا.

وَعَلَى هَذَا؛ فَالسُّنَّةُ فِي هَذِهِ التَّسْبِيحةِ: أَنْ يُنْوِعَ الْمُسْلِمُ بَيْنَهَا فِي صَلْواتِهِ.

وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدِ مِرَاعَاةِ الْحَالِ؛ كَالْمَسَافِرِ، أَوِ الْمُشْتَغِلِ بِنُسُكٍ؛ فَإِنَّهُ يَخْفَفُ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ يَسْبِحَ وَيَحْمَدَ وَيُكَبِّرَ عَشْرًا؛ فَتَأَكَّدُ سُنْنَةُ هَذَا الْعَدْدِ حِينَئِذٍ.

وَهَذَا مِنْ قَوَاعِدِ السُّنَّةِ فِي مَوَاضِعِ التَّخْفِيفاتِ؛ فَإِنَّمَا مِنْ مَوَاضِعِ التَّخْفِيفِ فِي السُّنَّةِ: السَّفَرُ، وَالاشْتَغَالُ بِالنُّسُكِ.

فَمِثَالًا: لَمْ يَكُنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْلِي بِالسُّورِ الطُّوَالِ فِي سَفَرِهِ؛ إِنَّمَا كَانَ يَصْلِي بِالْفَلْقِ، وَالنَّاسُ، ﴿وَالثَّيْنِ وَالرَّيْثُونِ﴾، وَقَصَارِ الْمَفْصَلِ؛ حَمَلًا لِلنَّفْسِ عَلَى طَلْبِ مَقْصُودِهَا الْأَكْبَرِ فِي سَفَرِهَا مِنْ عِبَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.



قال المصنف رحمه الله:

والسُّنَّةُ لِلإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْمَأْمُومِ: الْجَهْرُ بِهَذِهِ الْأَذْكَارِ بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فِي رِبْضِهِ جَهْرًا مَتْوَسِطًا، لَيْسَ فِيهِ تَكْلُفٌ.

وقد ثبت في «الصَّحِيفَتَيْنِ» عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَفِعَ الصَّوْتَ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصُرُ النَّاسَ مِنَ الْمُكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفْتُ وَبِذَلِكِ إِذَا سَمِعْتُهُ».

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهِرُوا بِصَوْتٍ جَمَاعِيٍّ؛ بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ يَذْكُرُ بِنَفْسِهِ مِنْ دُونِ مَرَاعَاةِ لِصَوْتِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ الْجَمَاعِيَّ بِدُعَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ الْمُطَهَّرِ.



قال الشارح وفق الله:

ذكر المصنف رحمة الله تعالى أن السُّنَّةَ فِيمَا تَقْدَمَ مِنَ الْأَذْكَارِ: الْجَهْرُ بِهَا (بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فِي رِبْضِهِ جَهْرًا مَتْوَسِطًا، لَيْسَ فِيهِ تَكْلُفٌ).

وَحْقِيقَةُ (الْجَهْرِ): أَنْ يَقْصُدَ الْمُتَكَلِّمُ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ؛ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَصَدَ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ سُمِّيَ (جَاهِرًا) وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ.

وَحْقِيقَةُ (الإِسْرَارِ): أَنْ يَقْصُدَ إِسْمَاعَ نَفْسِهِ؛ وَلَوْ سَمِعَ غَيْرَهُ.

وَهَذِهِ الْمُسَأَّلَةُ دِقِيقَةٌ؛ فَابْنُ دِقِيقِ الْعِيدِ - وَهُوَ مَنْ هُوَ - يَقُولُ: «لَا أَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالسِّرِّ»، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِجَهْلِهِ، فَهُوَ مِنْ أَذْكِيَاءِ الْعَالَمِ؛ لَكِنْ لِغَمْوُضِ الْمُسَأَّلَةِ، وَالْأَظَهَرُ وَالله أعلم هو ما ذكرنا.

فذكر أنَّ السُّنَّةَ أَنْ يجهر بها (جهرًا متوسِطًا) أي لا يبالغ فيه برفع صوته؛ فهو بدون كَلْفَةٍ؛ لِمَا (في «الصَّحِيحَيْنِ» عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رفع الصَّوتَ بِالذِّكْرِ حِينَ ينْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمُكْتَوِبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفْتُ بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»).

وَحْدِيْثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا أَصْلُّ عِنْدِ جَمَاعَةِ مِنَ السَّلْفِ وَالخَلْفِ فِي كَوْنِ السُّنَّةِ هِيَ الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَاخْتارَهُ جَمَاعَةُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ؛ كَابِنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ، وَابْنِ حَزْمِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَابْنِ تِيمِيَّةِ النَّمِيرِيِّ رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

خَلَافًا لِلْمُشْهُورِ مِنْ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ؛ فَالْمُشْهُورُ فِيهَا أَنَّ السُّنَّةَ هُوَ الْإِسْرَارُ بِالْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: «يَجْهَرُ إِنْ كَانَ لِلْتَّعْلِيمِ»، وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي كَوْنِ السُّنَّةِ هِيَ الْجَهْرُ بِهِ.

إِلَّا أَنَّ الْجَهْرَ بِالذِّكْرِ يُلَاحِظُ فِيهِ التَّشْوِيشُ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ بِحُضُورِهِ مَنْ يُتَمُّمُ صَلَاتَهُ قَرِيبًا مِنْهُ؛ فَلَا يَجْهَرُ بِصَوْتِهِ؛ لَئَلَّا يُشَوِّشَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا أَحَدَ يُخْشِيُّ أَنَّ يُشَوِّشَ عَلَيْهِ؛ جَهْرًا متوسِطًا.

ثَمَّ ذَكَرَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ (لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَرُوا) يَعْنِي الْإِمَامَ وَالْمَأْمُومِينَ بِالذِّكْرِ (بِصَوْتِ جَمَاعِيٍّ) أَيْ بِتَوَاطُّهُمْ عَلَى رفع الصَّوتِ بِالذِّكْرِ.

فَإِنْ وَقَعَ دُونَ موَاطِأً لِمَ يَكُنْ ذَكْرًا جَمَاعِيًّا؛ كَأَنْ يَقُولُوا بَعْدَ فِرَاغِهِمْ: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ»، فَيَقُولُ هَذَا مُتَنَاسِقًا فِي أَوْلَهِ بَيْنَهُمْ؛ فَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَتِهِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتِهِ تَرْجُعٌ إِلَى الْمُوَاطَأَةِ؛ أَيِ الْإِتْفَاقِ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أَوْ حِرْمَتِهِ عَلَى قَوْلِيْنِ؛ أَصْحَّهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا

يجوز، وبه جزم الشاطئي - من المالكية - في «الاعتصام»، وابن تيمية النميري - من الحنابلة - رَحْمَهُمَا اللَّهُ.

وليس في شيءٍ مما يُستدلُّ به على الذكر الجماعيٍ صحيحٌ صريحٌ؛ بل أدلة القائلين بجواز الذكر الجماعيٍ نوعان:

- أحدهما: صريحٌ غير صحيحٍ.
- الآخر: صحيحٌ غير صريحٍ.

فلمَّا فُقدَ الحديثُ الصَّحِيفُ الدَّالُّ صرامةً على ذلك؛ كان الأقوى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أنَّه لا يجوز الذكر الجماعي الواقع عن موافقةٍ واتفاقٍ؛ بل هو عند المانعين - كالشاطئي، وأبي العباس ابن تيمية - من البدع الإضافية التي لا أصل لها في الشَّرع المطهر.



قال المصنف رحمه الله:

ثم يشرع أن يقرأ كُلُّ من الإمام والمأموم والمنفرد آية الكرسي سرًا.

ثم يقرأ كُلُّ واحدٍ منهم: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ سرًا.

وبعد المغرب والفجر يكرر: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ثلاث مراتٍ.

وهو الأفضل؛ لصحّة كُلِّ ما ذكرنا آنفًا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآلـه وصـحـابـتـه وآتـيـاعـه بـإـحـسـانـ إـلـىـ يـوـمـ الدـيـنـ.

مفتي عام المملكة العربية السعودية

ورئـيسـ هـيـةـ كـبـارـ الـعـلـمـاءـ، وـإـدـارـةـ الـبـحـوثـ الـعـلـمـيـةـ وـالـإـفـتـاءـ

١٤١٤ / ١٠ / ٢٤ هـ

قال الشارح وفقه الله:

ذكر المصنف رحمة الله تعالى الذكر السادس - عنده، وفي عدنا: السابع -؛ وهو قراءة آية الكرسي، وهي قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةً وَلَا نَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية.

وسُمِّيت (آية الكرسي)؛ لاختصاصها دون سائر القرآن بذكر الكرسي الإلهي فيها؛

فلم يُذَكَر في القرآن إِلَّا في هذه الآية.

ودليل هذا الذكر ما رواه النسائي بإسناد حسن في «السنن الكبرى» من حديث أبي أمامة رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ»؛ ففيه فضل قراءة آية الكرسيّ وعظم نفعها العبد، وأنَّه إذا قرأها عقب الصلاة المكتوبة لم يكن بينه وبين دخول الجنة إِلَّا أن يموت! وهذا فضل عظيم؛ فهي من أعظم سنن الذكر بعد الصلاة التي ينبغي أن يحافظ المسلم عليها.

وذكر المصنف أنَّها تُقرأ (سرًّا)؛ موافقةً للقائلين بأنَّ السُّنَّةَ: الجهر بالذكر بعد الصلاة؛ كأبي العباس ابن تيمية.

قراءة السُّور والآيات من القرآن في الذكر بعد الصلاة محل اتفاقٍ أنَّها سرٌّ، وأما ما تقدَّمَها من الذكر فإنَّه يُجَهَرُ به.

وما عليه بعض النَّاسِ من تخصيص الجهر باؤله دون التَّسْبِيحات والتَّحْمِيدات والتَّكبيرات؛ تحكُّم لا دليل عليه؛ ذكره سليمان بن سحمان في رسالته «تحقيق الكلام في مشروعية الجهر بالذكر بعد السلام».

فالجهر بالذكر بعد الصلاة يعمُ الذكر جميعاً؛ فإذا قرأ الإنسان ما يُشرع بعد الصلاة من الآيات والسُّور؛ أسرَّ.

ثمَّ ذكر الذكر السابع؛ وهو قراءة (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾) يعني السُّورة تامةً؛ فيقرأ سورة الإخلاص تامةً، وسورة الفلق تامةً، وسورة الناس تامةً؛ (سرًّا) دون جهر.

(وبعد المغرب والفجر) يكرّرها (ثلاث مراتٍ)؛ فيقرأ سورة الإخلاص ثلاث مراتٍ، وسورة الفلق ثلاث مراتٍ، وسورة الناس ثلاث مراتٍ.

وُرُوي في هذا حديثُ عند أبي داود وغيره عن عقبة بن عامرٍ، إلَّا أنَّه حديثُ غلطٍ. والمحفوظ في هذا الموضع: ما في «صحيح مسلم» من حديث عقبة بن عامرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتٍ أُنزِلَتِ اللَّيْلَةَ لَمْ يُرِي مِثْلُهُنَّ قَطُّ؟ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ». ●

وقد ضرب به الرواية أنواعاً من الوهم؛ فجعلوه تارةً من أذكار دبر الصلاة المكتوبة، وجعلوه تارةً من أذكار الصباح والمساء، وليس شيءٌ من ذلك محفوظٌ؛ بل الثابت أنها تعويذةٌ عامَّةٌ؛ أي أنها تُقال للحفظ في كُلِّ مقامٍ يرغب فيه العبد سؤال الله عَزَّوجَلَّ أن يحفظه؛ فإذا أراد أن يعوذ نفسه قرأ سورة الفلق والناس؛ فإذا دخل بلدًا فخاف أهله قرأ سورة الفلق والناس تعوذًا بهما؛ فقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمْ يُرِي مِثْلُهُنَّ قَطُّ» أي لم يُرِي مثل هاتين السُّورتين في استمداد عَوْذُ الله - وهو الالتجاء إليه والاعتصام به -؛ هذا هو المحفوظ فيهما.

وما عدا ذلك مما رواه الرواية في حديث عقبة بن عامرٍ، أو حديث عبد الله بن خبيبٍ، أو غيرهما؛ فكلُّها لا تثبت عند العارفين بعلل الحديث؛ ولذلك أعرض صاحبا «الصَّحِيفَةِ» عن تلك الروايات، ولم يخرج مسلم إلَّا الرواية التي ذكرتُ لكم.

ثمَّ قال رَحْمَةُ اللهِ: (وَهُوَ الأَفْضَلُ؛ لِصَحَّةِ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا آنَفًا)، بحسب ما أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجتهاده رَحْمَةُ اللهِ.

وتصحح الأحاديث وتضعيفها أمرٌ اجتهاديٌّ، والأكمل في المسائل الاجتهادية:

الّتّعوّيل على أئمّة الانتقاد؛ فمن أراد أن ينتفع بالتصحّح والتّضييف فعليه بالجهابذة الأوائل؛ كالبخاريّ، ومسلم، وأحمد، وأبي زرعة وأبي حاتم الرّازيين، والدارقطنيّ.

ولا يعني هذا عدم الانتفاع بالحفظ والعلماء الذين بَرَزُوا بعدهم؛ فإنّ إلغاء أولئك جفاؤ وخيانة لرتبهم، ووأدّ لما بذلوه من الجهد في ذلك رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فيحفظ قدرهم ويُنفع بعلوّهم، لكن الشّاطبي ذكر في «الموافقات» - في كلام نافع له - أنّ الانتفاع بعلوم الأوائل أعظم من الانتفاع بعلوم الآخر؛ وصدق رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وهذا يشمل كُلَّ الأبواب؛ في التّفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والصرف، والبلاغة؛ بل العلوم العقلية؛ كالفلسفة، والمنطق! فمذاهب المتقدّمين أكمل من مذاهب المتأخّرين فيها؛ وإن كانت من العلوم التي تُطلّب في محلّها، ولا يطلبها كُلُّ أحدٍ؛ وإنّما يترقّى الإنسان في المعارف والعلوم بإرشاد عالمٍ يعرف ما فيه منفعته.

وعلى ما تمّ؛ تكون الأذكار الثابتة بعد الصّلاة المكتوبة ستّة:

* **الأول:** الاستغفار ثلاث مراتٍ، وأكمله: «أستغفر الله وأتوب إليه».

* **والثاني:** «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكَتْ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

* **والثالث:** «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعٌ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مَعْطِيٌ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدْدُ مِنْكَ الْجُدُّ».

* **والرابع:** «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حُوْلَّ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَبْدُ إِلَّا اللَّهُ، لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسْنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ؛ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ».

* الخامس: التسبيحات، والتحميدات، والتكميرات، والتهليلات؛ بأنواعها الخمسة؛ فيقول واحداً منها.

* والذكر السادس: قراءة آية الكرسي.

وممّا ينبع إليه: اختصاص العقد بالتسبيح والتهليل والتحميد؛ فعقد الأنامل بطريق الإصبع وثنية إنما يكون عند «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبير»؛ لما ثبت عند الأربعة من حديث عبد الله بن عمرو؛ أن النبي ﷺ كان يعقد التسبيح بيده؛ وأراد به التسبیح الذي يكون بعد الصلاة.

وقدم ذكر (التسبيح)؛ لأنّه أوله؛ فأول هذه الأذكار: «سبحان الله».

وأمّا الاستغفار ثلاثاً فليس من السنة في عقد الإصبع؛ فإن عقد جاز ذلك؛ لأن المقصود من العقد إثبات العد، فإن أمكنه إثبات العد لم يحتج إلى العقد؛ فيقول: «أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله، اللهم أنت السلام ومنك السلام، تبارك يا ذا الجلال والإكرام»، ثم ينصرف، ثم يأتي بباقي الأذكار، ولا يعقد إلا في موضع التسبیح.

والمسائل التي تتعلق بهذه الأذكار أكثر من ثلاثين مسألة، لكن الوقت يضيق عن ذكرها، وقد بيناها في مقام آخر، ولعلنا نعيدها إن شاء الله تعالى قريباً في بعض الدروس. وهذا آخر الشرح المملى على هذا الكتاب.

والحمد لله رب العالمين، صلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآلـه وصحبه

أجمعين ^(١).

(١) تم شرح الكتاب في مجلس واحد، بعد المغرب ليلة الإثنين السادس من ذي الحجة، سنة ثلاث وثلاثين بعد الأربعين والألف، في المسجد الحرام بمكة المكرمة، ومدته: تسع وخمسون دقيقة.

الإجابة عن الأسئلة

السؤال (١): هل على هذا الترتيب دليل فيجب التزامه؟!

الجواب: لا دليل على هذا الترتيب؛ فإذا قالها كيما شاء جاز، وهذا الترتيب للتعليم، وهذا مقصود حسن.

أمّا التقديم والتأخير فلا مانع منه.

السؤال (٢): هل يجوز تلحين ما يُجهر به من الأذكار؟

الجواب: أمّا التّنغيّم فلا يجوز؛ لأنّ الذّكر متبعّدٌ توقيقاً بأدائه، كما يُتبعّد توقيقاً بألفاظه.

لكن بعض النّاس يجعل أشياء من التّنغيّم وليس منه، وهذا غلط؛ لأنّ المشهور عن السّلف - ورويـت فيه أحاديث - قولهم: «يقرأ القرآن بلّحون العرب»، ولّحون العرب: سـنـنـها وقوـاعـدهـا ومذاـبـهـا وطـبـاعـهـا فـيـ الـكـلامـ.

فمثلاً: لو قال إنسانٌ بعد الصّلاة: «لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كلّ شيء قادر» بمدّ ألف «لا» في «لا إله إلّا الله» لا يكون مخالفًا، والدليل في قراءة ابن كثيرٍ من طريق الطّيّة في المدّ للتعظيم؛ وذلك في مقام قصر المنفصل؛ فإنّ ابن كثير يمدّه تعظيماً مع كونه يقصر، وهو لغيره من القراء اختياراً.

(١) إمعاناً في الفائدة جُمِع في هذا التّقييد كـلـ الأـسـئـلـةـ المـتـعـلـقـةـ بـأـذـكـارـ دـبـرـ الصـلـاـةـ مـمـاـ كـانـ فـيـ السـنـوـاتـ الخـمـسـ لـ(برـنـامـجـ تـعـلـيمـ الحـجـاجـ)، وـمـيـزـتـ أـسـئـلـةـ كـلـ سـنـةـ عـنـ الـأـخـرـىـ.

وهذا تعرفه العرب في لُحونها؛ فإنَّها تمدُّ تعظيمًا.

ومنه ما في ذكر «سبحان الملك القدُّوس» ثلاثاً بعد الوتر، ففي الحديث: «ويمدُّ في الثالثة»، أو نحوها من أنواع المدّ؛ فهذا شيءٌ معروفٌ عند العرب.

فينبغي لطالب العلم أن يتحرَّز من الجراءة في الكلام في هذه المسائل لما لم يُحط به علمًا؛ لأنَّ يجزم ببدعية شيءٍ مع قصور علمه عنه.

السؤال (٣): أليست تلبية ابن عمر سنةً، وقد ذكرها النبي ﷺ؟

الجواب: ابن عمر زادها بعد موت النبي ﷺ.

السؤال (٤): هل السنة والأفضل أن يقول الإنسان: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر» مجموعةً؟ أم يسبّح ثلاثاً وثلاثين ويحمد ثلاثاً وثلاثين ويكبر ثلاثاً وثلاثين؟

الجواب: الأكمل وَاللَّهُ أَعْلَمُ هو جمعهنَّ: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر»؛

لأمرين:

- أحدهما: من جهة كمال اللُّفظ؛ بزيادة (الواو) بين كلٍّ.

- والثاني: من جهة كمال المعنى؛ فهو يجمع في تعظيم الله: تسبيحه، وتحميده، وتكبيره.

السؤال (٥): أليس من الأذكار: «اللَّهُمَّ أَعُنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحْسَنِ عِبَادَتِكَ»؟

الجواب: نعم، هي من الأذكار؛ لكن الصحيح أنَّ محلَّ ذكرها قبل السلام، لا بعده.

السؤال (٦): أليس الأفضل التزام الاستغفار الذي ذكره الأوزاعي لأنَّه أحد الرواة؟

الجواب: التزام ما التزم به النبي ﷺ خيرٌ من غيره؛ وهو التزم «استغفر الله

وأَتُوبُ إِلَيْهِ»^(١).

السؤال (٧): ما حكم استعمال المسبحة؟

الجواب: مُستعمل المسبحة في التسبيح والتهليل والتَّحْمِيد له حالان:

- الحال الأولى: أن يكون استعماله لها بقصد إرادة التَّقْرُب بذلك؛ فهذا بدعة لا يُشرع؛ فمن سَبَحَ بالسُّبْحةِ مُرِيدًا التَّقْرُب بفعله فذلك بدعة.
- والحال الثانية: أن يستعملها لإرادة ضبط العدد والإعانة على الذِّكر؛ فهذا جائز.
والأفضل أن يسبح الإنسان بأنامله؛ كما ثبتت بذلك السنة.

السؤال (٨): من جمع بين صلاتين - كالجامع بين الظُّهر والعصر - هل يقول الذِّكر مررتين أم مرَّةً واحدةً؟

الجواب: تتدخل السُّنَّةُ هنا؛ فيقول الذِّكر مرَّةً واحدةً مُرِيدًا كونه ذكراً للصلاتين معاً.

السؤال (٩): هل عقد التسبيح يكون باليمنين أم باليدين جمِيعاً؟

الجواب: أصح قولي أهل العلم أن عقد التسبيح يكون باليدين جمِيعاً، وحديث أبي داود: «يعقد التسبيح بيمينه» شاذ لا يصح.

السؤال (١٠): هل يجوز توزيع «حصن المسلم» خاصَّةً وأنَّ فيه بعض الاختلافات عمما ذكرتم من الأذكار الثابتة؟

الجواب: نعم؛ فإنَّ هذه الأذكار ممَّا تختلف فيها الأنوار في ثبوتها عن المختار.

(١) إلى هنا تمتَّ أسئلة (برنامج تعليم الحجَّاج) في سنته الأولى؛ ثلاثٍ وثلاثين بعد الأربعين، والألف.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والذي انتهى إليه نظري القاصر هو ثبوت هذا الذي ذكرناه، ومن خالف في ذلك مِنْ أهل المعرفة بالحديث أو من يُقلِّدُهم فله ذلك.

ومصنف «حصن المسلم» رَحْمَةُ اللَّهِ هو مقلدٌ في أكثر ذلك للعائمين عبد العزيز ابن باز وأبي عبد الرحمن الألباني رَحْمَةُ اللَّهِ؛ فلا تثريب عليه حينئذٍ.

السؤال (١١): هل يجوز قول الأذكار بالمعنى؟

الجواب: لا؛ لأنَّ الأذكار ممَّا تُبَدِّدُ بِالْفَاظِهَا؛ ولذلك استُشِنِت عند أهل الحديث ممَّا تجُوز روایته بالمعنى؛ فالآذكار المتبَدِّدُ بِالْفَاظِهَا يَتَمَسَّكُ الإِنْسَانُ بِالْوَارِدِ فِيهَا، وَلَا يذكرها بالمعنى.

السؤال (١٢): هل يليق بالمسلم أَلَا يحفظ هذه الأذكار؟

الجواب: اللائق بالعبد أن يكون مكثراً من ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ومن أعظم ذلك حفظه الأذكار الموظفة في اليوم والليلة، ومن جملتها هذه الأذكار التي ذكرناها.

السؤال (١٣): هل قراءة الإخلاص والمعوذتين بعد كُلِّ صلاةٍ مَرَّةً واحِدَةً وبعد صلاة الفجر والمغرب ثلاثاً مشروعة؟

الجواب: رُوي في ذلك حديث لا يصحُّ؛ فالحديث المرويُّ في ذلك وهو من الرَّاوي، ولم يثبت شيءٌ من قراءة القرآن الكريم في أذكار الصلوات في دبرها سوى آية الكرسيِّ.

السؤال (١٤): بماذا يُجاب مَنْ يقول: إنَّ الجهر بالذِّكر بعد الصَّلاة يشوّش على الذَّاكِرِين؟ وهل الجهر بها من السُّنن المهجورة؟

الجواب: ما ارتضاه لنا النبي ﷺ فهو خيرٌ لنا، وطاعتنا له واقتداًونا به فيما كان عليه ﷺ أصدقٌ في كوننا مصدّقين به مؤمنين مذعنين متبعين؟ فهو ﷺ فعل ذلك؛ فلا يُقال حينئذٍ: إنَّه يشوش على الذاكرين؛ بل إنَّ هذا يحيي الذكر في نفوسهم؛ فإنَّ الجاري أنَّ الإنسان إذا سمع ذاكراً إزاءه قوَاه ذلك على الذكر. لكن إذا كان إزاءه مصلٌّ يقضي صلاته فحينئذٍ يمتنع الإنسان من رفع صوته؛ لِما في الصلاة من الحاجة إلى ضبطها بركوعٍ وسجودٍ وأذكارٍ معينةٍ فيها.

وأمّا إذا كان أهل المسجد أو أهل الصلاة كلُّهم قد فرغوا من صلاتهم فالسُّنَّة حينئذٍ أن يرفع صوته، والخير كُلُّ الخير في اتّباع السُّنَّة.

وممَّا ينبغي تجاهيه: التَّعبير بعبارة: (من السُّنَّن المهجورة: كذا وكذا)؛ فإنَّ الإحاطة علمًا بأحوال الخلق إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإنَّما يقول المرء: (من السُّنَّن الَّتِي قَلَّ الْعَمَلُ بِهَا: كذا وكذا)، أمَّا أدْعَاء هجرها وأنَّها تُرِكَت بالكُلِّية فهذا علمه إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

السؤال (١٥): ما هو الدليل على تخصيص الإسرار بآية الكرسي دون بقية الأذكار؟

الجواب: الدليل هو الإجماع؛ فإنَّ الفقهاء مُجتمعون على اختصاص الجهر بالأذكار التي فيها التَّعظيم والتَّسبيح والتَّهليل، وأمَّا آية الكرسي فإنَّهم جميعاً يذكرون الإسرار.

السؤال (١٦): ما حكم من يقول الأذكار دبر الصلاة بشكلٍ جماعيٍّ؟

لا يُشرع ذلك؛ بل المشروع للعبد أن يقتصر على ذكره بنفسه؛ فيذكر كُلُّ واحدٍ من المصليين ذكره، وبه جزم - من المالكية - الشاطبي في «الاعتراض» وغيره، ومن الحنابلة ابن تيمية النميري.

ولو وقع بينهم اتفاقٌ في الصوت فلا يضرُّ، ولكنَّ الذي يضرُّ هو الموافقة على ذلك

قصدًا؛ بأن يتّفقوا بأن يذكروا جميعًا؛ فهذا لا يُشرع.

السؤال (١٧): هل يجوز تأخير الذكر إلى الوقوف بعد الصلاة؟

الجواب: نعم يجوز؛ كُل الأحوال محل للذكر؛ سواءً قلته قائماً أو قاعداً أو على جنب.

السؤال (١٨): ما صحة حديث قراءة آية الكرسيّ دبر الصلاة؟

الجواب: حديث آية الكرسيّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ» حديث حسن؛ فقد رواه النسائي في «الكبرى» من حديث محمد بن حمّير، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة رضي الله عنه، وهذا إسناد حسن. ومحمد بن حمّير فيه كلام، وروى له البخاري في المتابعات، وأحسن الأقوال فيه أنه ممن يحسن حديثه.

وقد حسّن هذا الحديث جماعة من أهل العلم قديماً وحديثاً.

السؤال (١٩): ذكرتم أنَّ (دبر الصلاة) له معنيان؛ لماذا حُمِّل حديث معاذ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ...» على دبر الصلاة المتصل بها دون المنفصل؟

الجواب: حُمِّل على ذلك - في أصح القولين - لأنَّه دعاء؛ فأصح قولي أهل العلم أنَّ قول: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» يكون في دبر الصلاة المتصل بها قبل السلام؛ لأنَّه دعاء.

وقاعدة الشرع: أنَّ الدُّعاء يكون قبل السلام، والذِّكر يكون بعد السلام؛ فلأجل هذا رُجِّح كون الذِّكر الوارد في حديث معاذ قبل السلام.

السؤال (٢٠): هل يجوز الدُّعاء بعد الانتهاء من أذكار الصلاة؟

الجواب: نعم يجوز ذلك؛ فإذا فرغ العبد من أذكار الصلاة الواردة عن النبي ﷺ فأراد أن يدعو فله أن يدعوا بما شاء.

وإن شاء رفع يديه، وإن شاء لم يرفعهما.

لكن المنهي عنه هو المبادرة برفع اليدين بعد السلام؛ فإن هذا خلاف السنة^(١).

السؤال (٢١): ما هي كيفية العقد بالأصابع عند الذكر؟

الجواب: عقد الأصابع يكون برد أو لها على آخرها؛ فإذا ردت أولها على آخرها فهذا يسمى (عقدا)؛ فالعقد: الثنائي والطبيعي.

والذي يفعله بعض الناس بالضرب على أجزاء الإصبع ثلاث مرات جائز، لكنه ليس العقد الذي هو السنة.

السؤال (٢٢): هل يجوز قراءة الأذكار من كتاب أو ورقه؟

الجواب: إن كان يقصد أنه يقرأ الأذكار من كتاب - لعدم حفظه لها - فهذا جائز؛ فيجوز أن تقرأ الأذكار من كتاب أو ما يقام مقامه كالورقة.

السؤال (٢٣): قلتكم: إن الأكمل في الاستغفار: «أستغفر الله وأتوب إليه»؛ لماذا لا يقول الذاكرا: «أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه»؟

الجواب: لأن الاستغفار الذي لزمه النبي ﷺ في آخر عمره - كما في «الصحيح» من حديث عائشة - هو قول: «أستغفر الله وأتوب إليه»؛ فهو الأكمل للإنسان.

(١) إلى هنا تمت أسئلة (برنامج تعليم الحجاج) في سنته الثانية؛ أربع وثلاثين بعد الأربعين وألف.

السؤال (٢٤): بعد قول: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ» يزيد بعض الناس: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ» أو «وَإِلَيْكَ السَّلَامُ»، فهل هذا ثابتٌ؟

الجواب: هاتان الزِّياداتان ليستا ورادتين؛ فلا يزيدهما الإنسان في ذكره.

وقوله: «عَلَيْكَ السَّلَامُ» جاء النَّهْيُ عنها في حديث ابن مسعودٍ في «الصَّحِيحَيْنِ»: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ».

السؤال (٢٥): هل ثبت حديث: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلاً مُتَقَبِّلًا» في أذكار دبر صلاة الفجر؟

الجواب: لا؛ هذا حديث أم سلمة عند أحمد وغيره، وإن ساده ضعيفٌ.

السؤال (٢٦): ما حكم قراءة المعاوذات في دبر كل صلاة؟

الجواب: الذي انتهى إليه النَّظر وَاللهُ أَعْلَمُ ضعفها، فهي لا تصح بعد أدبار الصلوات.

وإن كان السَّائل يقلد أحداً من العلماء المعروفين ممَّن ذكر ذلك فلا بأس به؛ لأنَّ

من أهل العلم مَنْ يرى ثبوتها، وَاللهُ أَعْلَمُ ^(١).

السؤال (٢٧): هل كان رسول الله ﷺ يذكر الله في المسجد حتى تطلع الشمس؟

الجواب: لم يثبت هذا؛ الذي ثبت أنَّه كان يبقى في مصلاه حتى ترتفع الشَّمس حسناً، وثبت أنَّه حينئذٍ كان يتحدث مع أصحابه في أمور الجاهلية، وثبت أنَّه كان يسألهم: «أَيُّكُمْ رَأَى رُؤْيَا».

(١) إلى هنا تمتَّ أسئلة (برنامج تعليم الحجَّاج) في سنته الثالثة؛ خمسٍ وثلاثين بعد الأربعين والألف.

لكن لم يثبت أنَّه تعمَّده بقصد الذِّكر^(١).

السؤال (٢٨): هل يمكن أن أذكر الله بعدِ منفردًا عن الأذكار المرتبة شرعاً؟ كأن أستغفر الله مائة مرَّة، وأسبِّحه مائة مرَّة، وأقول: «سبحان الله وبحمده» مائة مرَّة، و«لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له...» عشر مرَّاتٍ منفردةً؟

الجواب: نعم؛ يمكن أن تأتي بذلك؛ هذه كلُّها من الأذكار.

والنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يذكر الله على كُلِّ أحيانه؛ فيذكر العبد ربَّه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

السؤال (٢٩): ما حكم استخدام المسبحة في عد الأذكار؟

الجواب: السنة أن يستعمل الإنسان أصابعه.

وقد قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ، فَإِنَّهُنَّ مَسْؤُولَاتٌ مُسْتَنْظَقَاتٌ»؛ فيحرص الإنسان على السنة.

السؤال (٣٠): ما هي صفة عقد الأصابع عند التسبيح؟

الجواب: العقد هو ثني الإصبع إلى باطن اليد؛ فتشني الإصبع إلى باطن اليد وتقول: «سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر»، ثم تحلُّها، وتكرر ذلك حتى تتم ذكرك. هذا هو السنة.

فإن جمع العبد بين العقد والحل على أي وجهٍ كان ذلك جائزًا.

وكذا لو أنه اقتصر على مثاني الأصابع؛ فهذا جائز أيضًا.

(١) إلى هنا تمتَّتَ أسئلة (برنامج تعليم الحجَّاج) في سنته الرابعة؛ ستٌّ وثلاثين بعد الأربعين والألف.

لكنَّ السُّنَّة هي العقد؛ بردِ الإصبع وثنية إلى باطن الكف.

السؤال (٣١): هل ورد قول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحده لَا شريكَ له، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» بعد الفجر عشر مرات من غير أن تغيير جلسة الصلاة؟

الجواب: رُويَ هذا في حديثٍ لا يصحُّ، والمحفوظ أنَّها من أذكار الصَّباح والممساء، لا من أذكار الصلاة - كما تقدَّم بيانه.

السؤال (٣٢): أيُّهما أفضَّل؟ أن يقول الأذكار بعد الصلاة ثمَّ ينهض لصلاة السُّنَّة التي بعد الفرض؟ أم يأْتِي برకعتي السُّنَّة ثُمَّ أذكار الصلاة؟

الجواب: بل يأْتِي بأذكار الصلاة ثُمَّ يأْتِي بالرَّاتبة؛ فإنَّ أذكار الصلاة تابعةٌ لها؛ فيصلَّى فرضه ثُمَّ يأْتِي بالذِّكر، ثُمَّ بعد ذلك يأْتِي براتبة صلاته.

السؤال (٣٣): هل قراءة: ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْنَا لَكُم مِّنَ الْكِتَابِ مَا نَهَىٰكُمْ عَنِ الْمُحَنَّدِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وسورة الإخلاص، والمعوذتين بعد الصَّلوات لم يرد فيه دليل؟

الجواب: أمَّا قراءة آخر سورة البقرة فلم يرد فيه دليلٌ؛ فهذه وردت في حديث أبي مسعودِ البدرِيِّ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنَّهُ في «الصَّحيحين»: «مَنْ قَرَأَ بِالآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»؛ فهما تُقرَآن بعد غروب الشَّمس، وليسَا ممَّا يُقرَأُ بعد الصَّلوات.

وأمَّا المعوذتان والإخلاص فُروِيت فيهما أحاديثٌ؛ أشهرُها حديث عبد الله بن خُبَيْبٍ، ومن أهل العلم من يحسِّنه، والأشبَهُ أنَّه حديثٌ شاذٌ لا يصحُّ، وأنَّ المحفوظ فيه هو حديث عقبة بن عامرٍ في «صحيح مسلم» أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَلَمْ تَرَ آيَاتٍ أُنْزَلَتِ اللَّيْلَةَ لَمْ يُرِرْ مِثْلُهُنَّ قَطُّ؟ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

ومن أهل العلم من يحسِّن الأحاديث الواردة في قراءة المعوذتين خاصةً، وأمَّا سورة

الإخلاص فقليلٌ منهم.

وإذا عمل الإنسان متبعاً لمن يؤخذ بقولهم في علم الحديث فلا شيء في ذلك،
والأمر واسع؛ لأنَّه ذكر الله.

لكن من أحبَّ أن يعرف ما انتهى إليه النظر فيما يثبت من ذلك فهو الذي ذكرناه^(١):



(١) إلى هنا تمتَّ أسئلة (برنامج تعليم الحجّاج) في سنته الخامسة؛ ثمانٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.

فوائد

فوائد

فوائد

فوائد